



المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق. (شركة مساهمة عامة)

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي المؤسسة اجتماعها في تمام الساعة الخامسة بتاريخ 27/مارس/2013 في (فندق إنتركونتيننتال أبوظبي) وترأس الاجتماع سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي نائب رئيس مجلس الإدارة وحضرها من مجلس الإدارة :

عضو مجلس الإدارة

السيد/ شاهين بن ربيع المهيري

وأوكل السيد / عبد الله خلف العتيبة – عضو مجلس الإدارة – سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي نظرا لظروف خاصة .

كما حضر الاجتماع :

الرئيس التنفيذي

السيد / محمد أحمد عرفة منيب

الرئيس المالي التنفيذي – سكرتير مجلس الإدارة

السيد / هانى محمود فرج

شركة إرنست اند يونغ (المدقق الخارجي)

السيد / رائد احمد

شركة إرنست اند يونغ (المدقق الخارجي)

السيد / نايجل مور

المستشار القانوني

السيد / محمد عيسى عودة

ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع

السيد / إيهاب محمد عبد اللطيف

عن صحيفة الخليج

السيد / عدنان محمود نجم



– بلغ نصاب الاجتماع 73.74 % .

وقد تم تعيين السيد / هاني فرج – الرئيس المالي التنفيذي سكرتير مجلس الإدارة – مقررا للاجتماع والسيد / رائد أحمد من ارنست آند يونغ جامعا للأصوات .

استهل سعادة/ سلطان بن غنوم الهاملي نائب رئيس مجلس الادارة – رئيس الجلسة – الاجتماع مرحبا بالسادة الحضور ، وبعد ذلك تم إستعراض جدول الاعمال وفقا لما يلي:

1. البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 /12/ 2012 .

قام سعادة نائب رئيس مجلس الإدارة بقراءة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2012 .

2. البند الثاني: سماع تقرير مراجعي الحسابات السادة / ارنست اند يونغ عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2012 .

قرأ السيد / رائد أحمد تقرير السادة ارنست اند يونغ حول البيانات المالية وكما يلي :

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ("المؤسسة") ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012 وبيان الدخل ، وبيان الدخل الشامل ، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمؤسسة وقانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) ، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة انه ضروري لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لإحتيال او خطأ .

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية إستنادا الى أعمال تدقيقنا . لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب من الإلتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أى اخطاء مادية .

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في

البيانات المالية سواء نتيجة لأحتيال او لخطأ . وعند تقييم هذه المخاطر ، يأخذ المدقق بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأى حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة . ويتضمن التدقيق ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي اجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية .

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساسا لرأينا حوال البيانات المالية .

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي المادية عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2012 وعن ادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

كذلك نؤكد بأنه في رأينا ، ان البيانات المالية تتضمن من جميع النواحي المادية متطلبات قانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمؤسسة ، وتحفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وقد اجري الجرد وفقا للأصول المرعية وان البيانات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للمؤسسة . لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال

السنة اية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمؤسسة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط المؤسسة او مركزها المالي .

3. البند الثالث: مناقشة ميزانية الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما.

وقد سأل السيد / زياد دباس - حيث انه وحسب تقرير مجلس الإدارة فإن إنخفاض الأرباح في المؤسسة يأتي مباشرة من قطاع الفنادق حيث شهدت إمارة ابوظبي افتتاح العديد من الفنادق خلال الأعوام 2010 و2011 و2012 مما أدى لزيادة العرض على الطلب في هذا القطاع ، ومن المتوقع ان يشهد العام 2013 افتتاح المزيد من الفنادق - عن إمكانية الإستثمار في قطاع الفنادق في إمارة دبي والتي تشهد نشاطا شديدا في هذا القطاع حيث انه وبالرغم من زيادة عدد الفنادق فيها فإنها تشهد إشغالا يصل الى نسبة 90% مما يدعم من نشاط هذا القطاع ويعكس الزيادة في رأس المال ، فأوضح سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي بأن الإقتراح جيد جدا وقيد الدراسة من قبل مجلس الإدارة آخذين في الإعتبار زيادة الأسعار المتلاحقة في العقارات وأن الإستثمار يجب ان يكون في احد الفنادق المتميزة من حيث الموقع والمستوى والعائد حتى تتحقق العائدات المرجوة ، وبالإضافة الى ذلك فإن استراتيجية المجلس تهدف الى زيادة الدخل عن طريق التوسع في قطاعات المؤسسة الأخرى مثل قطاع التغذية والتموين وقطاع المشتريات الجديد والذي بدأت نتائجه تظهر تباعا خلال عام 2012 ، ومن المتوقع ان يكون عام 2013 البداية الحقيقية ويبدو ذلك واضحا من نتائج قطاع المواصلات والمشتريات

والتموين والخدمات.

5

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
National Corporation for Tourism and Hotels

ص.ب. 6942، أبو ظبي، إ.ع.م.
ت. +971 2 409 9999 ف. +971 2 409 9990
PO Box 6942, Abu Dhabi, UAE
T +971 2 409 9999 F +971 2 409 9990

E info@nctah.ae W www.nctah.com



4. البند الرابع : النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح (50% نقدا تدفع بتاريخ 2013/04/25).

بالإضافة الى زيادة رأس المال عن طريق اصدار اسهم منحة بنسبة 20% ليصبح رأس مال الشركة 240.000.000 درهم وتمت موافقة الجمعية العمومية بالإجماع على ذلك .
وقد اضاف أحد المساهمين ان التوزيعات المؤسسة النقدية على المساهمين هي الأعلى على مدى الثلاث سنوات الماضية فأضاف سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي بأن هذا حق المساهمين علينا ، وإن شاء الله سنكون الأفضل في الثلاث سنوات القادمة .

5. البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31

وقد تمت الموافقة والتصديق على البند المذكور .

6. البند السادس : النظر في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لما قدموه من مجهود خلال العام الماضي

اوضح سعادة رئيس الجلسة انها ستكون 10 % - نفس نسبة الأعوام السابقة - بمبلغ 9,604,444 درهم وكما موضح في التقرير المالي .

وقد تمت الموافقة على البند المذكور .

6

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
National Corporation for Tourism and Hotels

ص ب 6942، أبو ظبي، إ.ع.م.
هـ +971 2 409 9999 ف +971 2 409 9999

PO Box 6942, Abu Dhabi UAE
T +971 2 409 9999 F +971 2 409 9990

E info@ncti.ae W www.ncti.com

7. البند السابع : تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2013

أوضح سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي ان المؤسسة قد طرحت مناقصة لتعيين المدققي الخارجيين وتحصلنا على عروض من عدة شركات كان اقلها عرض شركة ارنست اند يونغ - اقل من عرضهم للسنة الماضية بمبلغ 31,000 درهم - وبناءا على ذلك و وحيث انهم قد قاموا باعمال التدقيق للمؤسسة لمدة عامين فقط فقد تم ترشيح شركة ارنست اند يونغ كمدققين خارجيين للمؤسسة للسنة المالية 2013 وقد وافق السادة المساهمين على هذا الترشيح بالإجماع . وبناءا على ذلك تم إعادة تعيين السادة / ارنست اند يونغ كمراجعي حسابات للشركة عن العام 2013 وحددت أتعابهم بمبلغ وقدره 279,000 درهم.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور.

سأل احد المساهمين عن الفنادق المملوكة للمؤسسة فأوضح سعادة / سلطان بن غنوم الهاملي ان المؤسسة تملك فنادق مثل انتركونتيننتال ابوظبي وانتركونتيننتال العين وفنادق دانات جبل الظنة والظفرة بيتش، كما انها تقوم بإدارة عدد من الفنادق الأخرى كفندق شاطئ الراحة وتلال ليوا والساندس وشقق فندقية ودانات العين .

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة السادسة مساء .

المستشار القانوني	مدقق الحسابات	مقرر الاجتماع	جامع الأصوات
السيد/ محمد عيسى عودة	السادة/ ارنست اند يونغ	السيد/ هاني محمود فرج	السادة/ ارنست اند يونغ
			